The General Budget of Iran (A Study in the Light of the National Consultative Assembly Proceedings 1926-1941)

Researcher: Lecturer Rahmaan Tabri Zakii
University of Thi Qar / College of Arts
E-mail: rahmanta1981@gmail.com

Assistant Professor Dr. Haider Abdul'Aali Jabir
University of Thi Qar / College of Arts
E-mail: hayderabdail@utq.edu.iq

Abstract:

The research focused on the most important discussions of the Iranian National Consultative Assembly during the period 1926-1941 regarding the approval of the country's annual budget. The annual budgets were a major factor in the country's political, economic, and social developments during the research period. The research was divided into two axes. The first axis included the discussion of Iran's general budget since the assumption of power by Shah Reza Pahlavi until 1933, while the second axis addressed the discussions of the Consultative Assembly on Iran's general budget for the period 1934-1941. The conclusion included the most significant research findings and the extent of the Iranian National Consultative Assembly's interest in approving the annual budget to enhance the country's economic, social, and political levels.

Key words: General budget - National Consultative Assembly – Assembly discussions - Shah Reza.

الموازنة العامة لإيران (دراسة في ظل محاضر مجلس الشورى الوطني١٩٢٦-١٩٤١)(*)

الباحث: المدرس المساعد رحمن تبريع زكي الاستاذ المساعد الدكتور حيدر عبدالعالي جبر
جامعة ذي قار/ كلية الآداب
E-mail: rahmanta1981@gmail.com E-mail: hayderabdail@utq.edu.iq

الملخص:

ركز البحث على أهم مناقشات مجلس الشورى الوطني الإيراني خلال المدة ١٩٢٦-١٩٤١ لإقرار الميزانية السنوية للبلاد. إذ كانت الموازنات السنوية سببًا رئيسيًا لتطورات البلاد سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي خلال مدة البحث ، إذ تم تقسيم البحث إلى محورين ، تضمن المحور الأول مناقشة الميزانية العامة لإيران منذ تولى رضا شاه السلطة حتى عام ١٩٣٣ ، بينما تناول المبحث الثاني مناقشات مجلس الشورى الميزانية العامة لإيران للمدة١٩٣٤-١٩٤١. أما الخاتمة فقد تضمنت أبرز نتائج البحث ومدى اهتمام مجلس الشورى الوطني الإيراني بالموافقة على الميزانية السنوية لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد.

الكلمات المفتاحية: الميزانية العامة – مجلس الشورى الوطني ، مناقشات المجلس ، رضا شاه .

* بحث مستل من أطروحة الدكتوراه الموسومة : **(موقف مجلس الشورى الوطني من التطورات الداخلية في ايران ١٩٢٦-١٩٤١)**

المقدمة :

ارتبط تنظيم الموازنة العامة ارتباطاً وثيقاً بتأسيس الدولة واستقرارها ، فهي مرآة عاكسة للفلسفة والفكر القانوني السائد فيها ، ومعرفة معيار الدرجة التي تحتلها في سلم التطور بين الدول في مجال تنظيم سياستها المالية وتطويرها ، لتحقيق التوازن بين المصروفات والمدخولات التي تعتمد عليها تلك الموازنة، ونظراً لأهمية الأثر الذي تؤديه الموازنة العامة في حياة البلاد عن طريق تحصيل الموارد المالية وإنفاقها ولأن أغلب هذه الموارد تُعد أموالاً تعود في أصلها لعموم أفراد الشعب ، دفع إلى ضرورة التعرف على قنوات إنفاق تلك الأموال وجبايتها من خلال ممثليه في مجلس الشورى الوطني الايراني ، حتى قيل إن الموازنة العامة أبرز صورة من صور الديمقراطية ، ولكي تكون الموازنة قانوناً قابلاً للتطبيق لابد من أن تحصل على موافقة ممثلي الشعب ، الأمر الذي جعل منها محور الخلاف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فكلاهما يرى أحقيته في إعدادها ووصفها كبرنامج مالي لنشاط الدولة خلال سنة مالية ، حتى استقر الحال إلى أن استبقت السلطة التشريعية لنفسها حق إقرار ما تصفه الحكومة من مقترحات وتعديلها، لهذا سلط البحث على اهم مناقشات مجلس الشورى الوطني الايراني خلال المدة ١٩٢٦-١٩٤١ لإقرار الموازنة السنوية للبلاد. إذ كانت الموازنات السنوية سبباً رئيسياً لما شهدته البلاد من تطورات سواء على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تلك المدة ، إذ قسم البحث الى محورين المحور الاول تضمن مناقشة الموازنة العامة لإيران منذ تولي رضا شاه الحكم حتى عام ١٩٣٣ ، اما المبحث الثاني فقد عالجت مناقشات مجلس الشورى الوطني الايراني للموازنة العامة للمدة ١٩٣٤-١٩٤١. اما الخاتمة فتضمنت ابرز النتائج التي توصل اليها البحث ومدى اهتمام مجلس الشورى الوطني الايراني لإقرار الموازنة السنوية للارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للبلاد.

المبحث الاول : مناقشة الموازنة العامة لإيران منذ تولي رضا شاه الحكم حتى عام ١٩٣٣:

كان لإقرار الموازنة العامة السنوية في ايران [١] ، وخصوصاً بعد تغير النظام من القاجاري الى البهلوي وسياسة رضا شاه بهلوي الذي تولى الحكم بعد تأديته اليمين الدستورية داخل قبة مجلس الشورى الوطني الايراني بتاريخ ٢٥نيسان١٩٢٦[٢]، ووفقاً لسياسة الشاه الجديدة والقائمة على تحديث جميع قطاعات المجتمع الايراني كان موضوع اقرار الموازنة السنوية من اهم المواضيع المهمة التي واجهت جلسات مجلس الشورى الوطني الايراني خلال مسيرته وكانت المشكلة تكمن في كيفية اجراء توازن بين ميزان المدخولات والمدفوعات وتوزيع حصص جميع الوزارات كل حسب حاجتها مع الاخذ بعين الاعتبار تجاوز حالة العجز المالي التي كانت تعانيه الحكومات السابقة في العهد القاجاري في نهاية كل عام مالي، إذ ان عملية اعداد الموازنة العامة للدولة في ايران تمر بدورة لاستمرارها من سنة الى اخرى ، إذ ان

المقصود بدورة الموازنة هي المراحل التي تمر بها الموازنة العامة للدولة بدءا من مرحلة التحضير والاعداد انتهاءً بالحسابات الختامية للحكومة ، إذ تمر الموازنة في ايران الى عدة مراحل هي: مرحلة الاعداد والتحضير، مرحلة مصادقة المجلس ، مرحلة التنفيذ ، مرحلة الرقابة على التنفيذ.[٣]

على الرغم من تعدد انظمة اعداد الموازنة العامة الا ان المتفق عليه هو تولي السلطة التنفيذية "الوزارة" مسؤولية اعداد الموازنة العامة للدولة ، إذ تقوم كل وزارة أو جهة غير مرتبطة بوزارة بإعداد التقديرات الخاصة بالإيرادات والنفقات خلال السنة المالية لان هذه الجهات هي اقدر من غيرها على تحديد نفقاتها وايراداتها ،وبعد ذلك تقوم وزارة المالية بفحص التقديرات لكافة الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وتقييمها ،ومن ثم تقدم الى مجلس الشورى الوطني من اجل مناقشة قانون الموازنة العامة داخل المجلس إذ تخصص احدى الجلسات العلنية من اجل اقرار الموازنة ، وفقا للدستور الايراني المادة ٦٦ يجب على السلطة التنفيذية ارسال الموازنة العامة الى مجلس الشورى من اجل التصويت عليها واقرارها قبل نهاية السنه المالية، وبعد مناقشتها من قبل اعضاء مجلس الشورى وابداء ملاحظاتهم عليها يتم التصويت عليها(وهي المرحلة الثانية) ، وبعدها ترسل الى الشاه من اجل المصادقة عليها ومن ثم تدخل حيز التنفيذ والمراقبة ، فالمراقبة هي من اختصاص مجلس الشورى الوطني الايراني والتنفيذ هو من اختصاص الوزارة باعتبارها السلطة التنفيذية، لذا بعد افتتاح المجلس لدورته السادسة في ١١ تموز ١٩٢٦، وعملاً بالنظام الداخلي للمجلس المادة ١٧ جرى تشكيل لجنة الموازنة العامة ووفقاً للمادة ٤٣ من النظام الداخلي إذ تشمل صلاحيات اللجنة المالية ، دراسة وفحص مختلف القوانين التي يمكن أن تكون لها نتائج مالية ، فضلاً عن دراسة قانون الموازنة العامة والحسابات النهائية إذ تختص اللجنة المالية بدراسة القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم ومتابعة البنوك والتأمين والقروض ومراجعة التقارير التي ترفع إلى مجلس الشورى من الجهات الرقابية وتقديم تقرير بشأنها إلى مجلس الشورى . فصلاحياتها واسعة جداً ، إذ تتناول جميع المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ، كون معظم القوانين ترتبط بالأمور المالية من ناحية النظر إلى الأعباء المالية لتطبيق مشروع القانون المطلوب إقراره ومدى الحاجة إلى فتح اعتمادات مالية جديدة[٤]، فقد نصت المادة (٤٢) من النظام الداخلي لمجلس الشورى الوطني الايراني على أن تناط باللجنة المالية المهام التالية:[٥]

أ . دراسة قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية والرقابة على تطبيقها وأية مقترحات تتعلق بها.

ب . دراسة الحسابات الختامية للوزارات والدوائر والمؤسسات والوحدات الحكومية ورفع التوصيات بشأنها.

ج . دراسة تقارير ديوان المحاسبة وإبداء التوصيات بشأنها.

د . دراسة القوانين المالية التي لها العلاقة بزيادة الواردات أو النفقات أو إنقاصها.

هـ . دراسة المديونية العامة للدولة وتقديم الاقتراحات اللازمة بشأنها.

ووفقا لتلك المعطيات باشرت حكومة مستوفي الممالك بأعداد مسوده قانون الموازنة العامة للدولة وبعد اكمال مسوده القانون ،وخلال جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ (١٧ اسفند ١٣٠٦ش – ٩ اذار ١٩٢٧م) قدم وزير المالية ميرزا حسن خان الاصنافدياري مشروع الموازنة العامة للبلاد الى مجلس الشورى الوطني الايراني وحسب الموعد المحدد لها قبل نهاية كل سنه وتحديداً في شهر(اسفند) الشهر الثاني عشر في التقويم الشمسي الايراني ، إذ اولت حكومة رئيس الوزراء الايراني مستوفي الممالك الاهتمام الكبير في الجانب المالي لما لهُ من اثر في تسيير شؤون الدولة وجعل السياسة المالية الاداة التي تستند عليها في تطوير اقتصاد البلاد من اجل النهوض بواقع الدولة وبنائها وسياسة التحديث التي اتبعها رضا شاه ، وبعد مناقشة الموازنة المقدمة من قبل وزارة المالية صوت المجلس على موازنة عام ١٩٢٧ ، والتي بلغت (٢٥,٦٨٦,٩٤٥)مليون تومان.[٦]

وجاء قانون الموازنة من ٢١ مادة تضمنت موادها الاولى والثانية تفاصيل العائدات والمصروفات وبقية المواد نظمت تعامل كل وزارة مع ما تستحصلهُ ومع ما تم صرفة لها ضمن الموازنة العامة [٧] ،وفي ظل مناقشات اعضاء مجلس الشورى الوطني الايراني لمواد الموازنة المقدمة من قبل رئاسة الوزراء ، قدم النائب حسن مدرس اعتراضه حول الية توزيع الموازنة على بقية الوزارات قائلاً :"... ان الموازنة عبارة عن ارقام فالواجب يقتضي بضرورة الاطلاع على حقيقة هذه الارقام ، في حين ان مجلس الشورى له الحق في الاشراف ومراقبة نفقات الدولة ومعرفة اوجه صرفها ... اقترح توزيع مفردات الموازنة العامة للبلاد على جميع اعضاء المجلس و خلال كل دورة وفي بداية انعقاد كل جلسة من اجل معرفة موادها وابوابها ولكي يكون لدينا اطلاع كاف على تفاصيلها قبل الشروع في عملية التصويت"[٨] ، لهذ قرر المجلس في بداية كل جلسة ان يقوم وزير المالية او من ينوب عنه بتوزيع نسخه ورقية على اعضاء مجلس الشورى الوطني إذ تحتوي هذه المسودة على تفاصيل الموازنة العامة وابواب صرفها على الوزارات ، وعند المقارنة ما بين موازنة عام ١٩٢٦ التي صوت عليها المجلس بتاريخ ١١ كانون الثاني ١٩٢٥ خلال الدورة الخامسة في عهد احمد شاه قاجار[٩] وعند مقارنة موازنة عام ١٩٢٧ التي صوت عليها المجلس خلال الدورة السادسة في عهد رضا شاه ، نلاحظ ان هناك فارق كبير نتيجة لزيادة في مدخولات البلاد وخصوصاً بعد تطور القطاعات التجارية والصناعية في البلاد بسبب السياسة الجديدة التي اتبعتها الحكومة والتي غيرت في ميزان المدخولات مقابل المصروفات ولقد عالجت بشكل كبير ما قد كان يحدث في الدورات السابقة للمجلس والنقص الحاد في الميزانيات السنوية.

وفي شهر اذار عام ١٩٢٨، وخلال جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ (٢٨اسفند ١٣٠٧– ١٩ اذار ١٩٢٨م) قدم وزير المالية مشروع موازنة عام ١٩٢٨ الى مجلس الشورى الوطني الايراني ولقد رصد مبلغ

(٢٨,٣٢١,٤٠١) مليون تومان لسد نفقات الدولة والتي تبدأ من شهر كانون الثاني حتى شهر كانون الاول من العام نفسه[١٠]،واكد قانون الموازنة هذا على ضرورة تقديم وزير المالية جدولاً يحتوي على الإعفاءات التي اجريت بموجب هذا القانون لبعض المصاريف الخاصة ببلاط الملك ورواتب الوزراء ، واما اعضاء مجلس الشورى الوطني فقد طالبوا خلال هذه السنه بزيادة رواتبهم من ٣٠٠الف تومان سنوياً الى ٣٦٠ الف تومان مع اضافة مبلغ (٢) تومان اضافي شهرياً الى من اجل الاعضاء الذين يسكون في منازل مستأجرة في العاصمة طهران ، ولقد عبر النائب عن اهالي طهران محمد مصدق عن هذا الموضوع قائلا:"...أنا ضد موازنة البرلمان هذه ، وبالطبع أعترف أيها السادة بأن وظيفة النائب في البرلمان وظيفة مقدسة ويجب اعتبارها مقدسة...، وبالنظر إلى أنني لم أصوت ، أريد أن أوضح سبب معارضتي. فالحق لا يؤدي إلى موازنة التصويت الصحيح مقابل حق التمثيل ، وقبول التمثيل، الذي سيكون فقط لخدمة الأمة ،ثانياً ان زيادة رواتب النواب ستؤدي إلى زيادة رواتب الوزراء والإدارات قريباً ، لأننا إذا زدنا رواتبنا ، فلا يمكننا رفض قبول مطالب الآخرين...ونتيجة لذلك ، سيؤدي الراتب الإضافي للنواب إلى فرض عدة ملايين من التومانات على موازنة البلاد مرة أخرى ...وفي كل عام يجب ان نفكر اولاً ان كل تومان يأتي او فائض من موازنة البلاد يجب ان يصرف من اجل تعبيد الشوارع او انشاء المدارس واقامة الخدمات للمجتمع...".[١١]

وعلى الرغم اعتراض بعض النواب على ما تضمنته الموازنة العامة للبلاد بخصوص زيادة رواتب اعضاء مجلس الشورى الا ان المجلس قد صوت على قبول مسودة الموازنة لعام ١٩٢٨ بفارق الاصوات مع اجراء بعض التعديلات على القانون إذ ابعدت ايرادات المنتجات النفطية عن الموازنة العامة ولقد خصصت هذه الايرادات من اجل الخدمات العامة من تأسيس مراكز صحية وتعليمية وغيرها من الخدمات[١٢].

وفيما يخص موازنة عام ١٩٢٩، فقد قدم سهراب خان وزير المالية مشروع الموازنة العامة للبلاد الى مجلس الشورى الوطني الايراني في جلسته المنعقدة بتاريخ (٢٥ اسفند ١٣٠٨ – ١٦ اذار ١٩٢٩م)، ولقد قدرت الموازنة العامة للبلاد (٣٠,٣٤٤,٥٨٦)مليون تومان ، ولقد لاحظت للجنة الموازنة العامة لمجلس الشورى الوطني بان موازنة عام ١٩٢٩ غير متوازنة لاعتمادها على تقديرات الموازنة السابقة (لعام ١٩٢٨) والتي شابها الكثير من السهو، إلا ان عدم التوازن هذا كان ايجابيا ؛ لان قانون الموازنة العامة لسنه ١٩٢٩ جاء بفائض قدرة ٢ مليون تومان.[١٣]

فيما خمنت اللجنة المالية مدخولات الدولة من غير عائدات النفط للسنة نفسها حوالي(٥,٥٠٠) مليون تومان ، إذ اعترض النائب عن اللجنة المالية ميرزا حسن خان من عدم رصد أي مبلغ في هذه الموازنة للإعمال العمرانية التي يتم من خلالها اسعاد الشعب وايده في ذلك نائب اصفهان ميرزا اغا محمد خان

والذي اعلن عن امتعاضه عن المخصصات المالية التي تم رصدها كرواتب وامتيازات للوزراء واغفالها المشاريع المهمة.[١٤]

وفي ظل مناقشات اعضاء مجلس الشورى الوطني الايراني لمسودة موازنة عام ١٩٢٩ طالب النائب عن اهالي اذربيجان مصطفى اسماعيل خان بعدم الاسراف ولفت نظر الحكومة الى توازن المنتوجات المحلية والصادرات الاجنبية والمحافظة على ثروات البلاد الاقتصادية وتوسيع الزراعة والصناعة مع تقديم كافة الدعم الى الفلاحين واصحاب المصانع من خلال تقديم التسهيلات المالية الازمة للنهوض بالواقع الزراعي والصناعي في البلاد ، كما اكد على ضرورة قيام الحكومة واللجنة المالية في المجلس الاخذ بعين الاعتبار اربعة وجوه عند قيامها بتنظيم الموازنة العامة للبلاد وهي:(المدخولات ، المصروفات ، الموازنة ، والنتائج).[١٥]

استمرت مناقشة مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٢٩ حتى نهاية الجلسة رقم ٢٢٠ لمجلس الشورى الوطني وبعد مناقشات طويلة صوت المجلس على قبول مسودة الموازنة مع اجراء بعض التعديلات في ما يخص تخصيص مبالغ مالية من اجل البناء والاعمار.[١٦]

وقبل نهاية السنه المالية لعام ١٩٢٩ تقدمت حكومة مهدي قلي خان هدايت في (٢٥ اسفند ١٣٠٩ش – ١٤ اذار ١٩٣٠) بلائحة قانون الموازنة لعام ١٩٣٠ الى مجلس الشورى الوطني الايراني لغرض المصادقة عليها ، ومن جانبه قدم وزير المالية سهراب خان تقريراً مفصلاً عن لائحة موازنة البلاد لعام ١٩٣٠ إذ اكد في حديثة امام اعضاء مجلس الشورى قائلا:"...ليس هناك ما يدعوا الى التشاؤم بل على العكس من ذلك يجب ان يكون التفال رائدنا وليس في بلادنا أي ضائقة اقتصادية قد تؤدي الى المجاعة ، ونحن ماضون قدما في تجاوز جميع العقبات المالية التي سوف تواجهنا في المستقبل ولقد وضعت الحكومة خطط اقتصادية مدرسة لتجاوز الازمة الاقتصادية...".[١٧]

لقد بلغ مجموعة الموازنة العامة لعام ١٩٣٠ للبلاد (٣٠,٢٤٣,٢١٠) مليون تومان ، موزعة على جميع الوزارات والدوائر الحكومية في البلاد ولقد تصدرت وزارة الحربية والداخلية المخصصات الكبيرة من الموازنة العامة للبلاد بمبلغ (٨٤٦٨٠٩) مليون تومان أي بمجموع يصل لكلا الوزارتين(**28%**) من الموازنة العامة ، وهو رقم كبير جداً اذ ما قورنت بالوزارات والدوائر الحكومية الاخرة[١٨].لقد كان تخصيص هذه المبالغ امرا وارد إذ كانت الحكومة الايرانية تسع الى زيادة التسليح وتزويد الجيش الايراني بالمعدات الاساسية الازمة ولاسيما ان الاوضاع السياسية كانت مضطربة في البلاد إذ شهدت انتفاضات محلية واسعه قام بها الاهالي بالضد من قوانين المجلس الاخيرة وسياسية الحكومة المركزية التي تدعو الى تحديث جميع قطاعات المجتمع ، فكان لابد من تقوية وزارة الحربية والداخلية من خلال تخصيص مبالغ مالية ضخمة من اجل السيطرة على الاوضاع.

وفي ظل مناقشات اعضاء المجلس لمشروع الموازنة العامة للبلاد لعام ١٩٣٠ اعترض النائب اسعد يعقوب خان حول موضوع صرف ما قدرة ربع موازنة البلاد على الجيش والشرطة والذي وصف هذه الاجهزة على انها " غير قادر على رد عشائر البادية" ، واكد على ضرورة ان تكون هناك سياسة مالية متزنة في البلاد ووصف الموازنة بانها كل شيء في حياة الدولة ، وفي كلمة للنائب ميرزا حيدر ابراهيم خان دعا لجنة الموازنة في مجلس الشورى ان يكون لها موقف من عدم انصاف بقية الوزارات في تلك التخصيصات المالية قائلا:"...من الملاحظ على موازنة عام ١٩٣٠ اتباع الحكومة المركزية طريقة التوسع في التشكيلات ، وهذا يعني فتح الباب على مصراعيه للصرف في غير محله ... وانا استغرب لحالة عدم التناسب في توزيع المخصصات المالية على الوزارات والدوائر مع ما تتطلبهُ الحاجة العامة لتلك الوزرات ولاسيما الخدمية منها مثل الصحة والتعليم ... وانا من قبة المجلس وقبل الشروع في عملية التصويت أدعو الى الاهتمام اكثر بالمشاريع الحيوية" " .[١٩]يتضح من خلال كلمة النائب انه قد عد تلك المشاريع من الامور الثانوية في مخططات وزارة المالية واللجنة المالية في المجلس دعياً الى ان تتجه الحكومة الى الاهتمام بالمشاريع الاقتصادية التي تدر على البلاد ايرادات من شانها ان تدعم الموزانة والتي قد وصفها على حد قوله "بالمشاريع الحيوية".

وبعد مناقشات استمرت حتى منصف النهار من يوم ١٤ اذار ١٩٣٠ قرر المجلس التصويت على قبول مسودة الموازنة التي قدمتها حكومة رئيس الوزراء مهدي قلي خان بواقع غالبية الاصوات مع امتناع عدد من الاعضاء التصويت على مشروع القانون لاعتراضهم على عدم التكافؤ في تخصيص المبالغ لبعض الوزارات ولاسيما الخدمية منها .[٢٠]

ومع اقتراب سنة ١٩٣١ المالية من بدايتها وضرورة تسيير شؤون البلاد وبالعمل مع الدستور الايراني قدم رئيس الوزراء مهدي قلي خان مشروع مسودة موازنة البلاد العامة لعام ١٩٣١ إذ قدم وزير المالية سهراب خان مسودة قانون الموازنة الى مجلس الشورى الوطني خلال جلسته رقم ١٠٨ المنعقدة بتاريخ (٢٦ اسفند ١٣١٠ش -١٧اذار ١٩٣١م)،ولقد خمنت الموازنة للبلاد لعام ١٩٣١ بحدود (٣١,٢٢٢,٤٥٧)مليون تومان ، وهي اعلى من موازنة السابقة لعام ١٩٣٠ بملغ(٩٧٩٢٤٧) الف تومان،إذ اوضح وزير المالية الى ان الحكومة المركزية قد اتخذت على عاتقها قبل وضع مسودة الموازنة تخفيض بعض المصروفات والخاصة برواتب الوزراء وكبار مسؤولي الدولة والعمل على زيادة مدخولات الدولة من خلال رفع رسوم الاستيراد على السلع الكمالية والمكوس وتشجيع الانتاج المحلي وتخفيض الضرائب الزراعية.[٢١]

وخلال مناقشات اعضاء المجلس لمشروع الموازنة المقترح من قبل الحكومة المركزية طالب النائب الميرزا يوسف علي ممثل اهلي كرمان بضرورة القيام ببعض المشاريع المفيدة لانعاش اقتصاد الدولة

وطالب الحكومة المركزية بتقليص مصروفاتها المالية وكذلك اكد على ضرورة اعتماد سياسة مالية يتنسى من خلالها تطوير القطاع الاقتصادي للبلاد.[٢٢]

عند مناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٣١ ، بدأت مناقشات المجلس الوطني بخصوص مراجعة تخصيصات بعض الوزارات والقطاعات المؤشرة ازاء كل وزارة ومؤسسة ، اذ قدم عدد من نواب المجلس جملة مقترحات من شأنها تجاوز البلاد من الوقوع في العجز المالي ، وبهذا الخصوص ناقش النواب مخصصات رئاسة الوزراء و البلاط الملكي ، ومجلس الشورى الوطني ، وقد جاء الفصل الاول وفق الموازنة العامة المقدمة من قبل وزير المالية الخاص بموازنة رئاسة الوزراء من خمس مواد تضمنت التخصيصات المالية لكل المؤسسات والدوائر التابعة لها والتي جاءت كالاتي: (رئاسة الوزراء مبلغ ٢٢٥٠٠ تومان ، ادارة الوزارة ١٦٤٤٠ تومان مجلس الشورى ١٣٥٠١تومان، سائر الدوائر ٣٩١٢ تومان، مصاريف شهرية ٧٨٦٠ تومان ، تكاليف متفرقة ٣٤٦٠ تومان).[٢٣]

ولقد اعترض اغلب النواب على تخصيص هذه المبالغ والتي وصفوها بالأرقام المبالغ بها ولاسيما مخصصات الوزارة إذ طالب النائب محمد مصدق ان رئيس الوزراء والسادة الوزراء ليس بحاجة الى تلك المرتبات والامتيازات التي منحوها لا نفسهم بل لابد ان نكون على قدر المسؤولية في ادارة البلاد والعمل من اجل رفاهية الشعب والطبقة الكادحة .[٢٤]

اما بالنسبة الى موازنة عام ١٩٣٢ فقد قدم وزير المالي لائحة موازنة مؤقتة الى مجلس الشورى الوطني الايراني في جلسته الاعتيادية المنعقدة بتاريخ ١ اذار١٩٣٢،لتغطية نفقات شهر ونيسان وحزيران، ولقد بلغت(١٨٦٤٠٠)تومان، لحين اصدار الموازنة العامة للبلاد.[٢٥]

من جانبه اعترض النائب محمد مصدق على قانون الموازنة العامة المؤقتة واوضح ان الحكومة بنت الاساس على قانون الموازنة العامة لعام ١٩٣١ ، وعلى الرغم من اجراء بعض التخفيضات في المصروفات على هذا القانون من قبل الحكومة المركزية لان هناك عجز مالي واضح مما تسبب في تأخير المصادقة على موازنة عام ١٩٣٢ في وقتها المحدد ؛ والسبب في ذلك يعود الى عدم الالتزام من قبل الحكومة المركزية في المضي قدما في سياسة التخفيض من الامتيازات والمرتبات الشهرية للوزارات كافة ورئاسة الوزراء والبلاط الملكي بصورة خاصة.[٢٦]

ورداً على النائب محمد مصدق اجاب وزير المالية بان الحكومة تضطر الى صرف مبالغ اكثر من المبالغ المخصصة في الشهر الواحد نتيجة للأوضاع الاستثنائية التي تمر بها البلاد لاسيما ان هناك عدد كبير من المشاريع قد ادخلت على قائمة الموازنة العامة للبلاد عام ١٩٣١ ،وهي لم تدرج في الاساس بها، واكد كذلك ان الموازنة المقدمة هي لتسير امور الدولة اما سياسة التخفيض في المصروفات فان الحكومة سائرة عليها ايضاً وعند تقديمها الى المجلس بصورة عامة يكون التخفيض عام عليها كذلك .[٢٧]

وفي ظل المناقشات لمسودة الموازنة المؤقتة لشهر نيسان وحزيران انتقد النائب مؤيد الاحمدي وزارة المالية وكذلك رئاسة الوزراء في طريقة الانفاق وعدم الالتزام بمقررات المجلس والتي تنص على التقليل من منح الامتيازات ، وطالب من وزارة المالية بتخفيض النفقات نتيجة ما يمر به البلد من ضائقة مالية.[٢٨]

بعد انتهاء الموازنة المؤقتة لشهر نيسان وحزيران قدم وزير المالية في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ (٣ تير ماه ١٣١١ش– ٢٤ تموز ١٩٣٢م) مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٣٢،إذ تضمنت ٢٢ فصل وبقيمة (٣٢,٦٦٥,٤٠٧)مليون تومان إذ تضمنت المادة الاولى رصد مبلغ وقدرة (٢٢٠٥٠)تومان لسد نفقات الحكومة لغاية شهر كانون الثاني من عام ١٩٣٢ مع التأكيد على ضرورة تقليص النفقات الغير ضرورية ، كذلك خصص مبلغ وقدره(١٥٤٥٠)الف تومان مصاريف مجلس الشورى الوطني حتى نهاية السنة المالية.[٢٩]

وفي ظل مناقشات اعضاء المجلس لمشروع مسودة الموازنة انبرى عدد من الاعضاء الى انتقاد تلك المسودة لعدم تكاملها وشموليتها من كافة المجالات ، فقد صرح النائب ميرزا محمود حيدر خلال الجلسة ان الحكومة لم تلتزم بوعودها عندما قررت اصدار لوائح قانونية لتنزيل الرسوم التي اثقلت كاهل الناس وطالب الحكومة بالاهتمام بالفلاحين من خلال قولة: "... ان اهم مورد للخزينة هي الزراعة فاذا عجز الفلاح عن دفع الضريبة فهذا يدل على ان الفلاح قد فشل في ادارة أموره الزراعية وهو لم يستطيع تدبر معيشته لهذا نجده غير قادر على دفع الضريبة التي فرضتها الحكومة على عاتقه ولذا يجب اعفاء الفلاح من هذه الضرائب ويجب الاهتمام اكثر بالزراعة فهي المصدر الاقتصادي المهم في بلادنا...".[٣٠]

وخلال الجلسة نفسها قدم عدد من اعضاء المجلس مطالعة الى رئيس المجلس عادل الملك طالبوا فيها على ضرورة مراقبة واردات ونفقات الحكومة وبيان مدى دقة التخطيط المسبق للوزارة المالية وللجنة الموازنة العامة في المجلس ، لتفادي الوقوع في ازمة مالية اخرى مثل التي حدثت وتسببت في تأخير تقديم مشروع الموازنة لعام ١٩٣٢.[٣١]

كما طالب النائب محمد مصدق بإعفاء الفلاحين من الضرائب والاستعاضة عنها بمدخولات اخرى تقي الموازنة من العجز المالي ، كما طالب من وزارة المالية وضع خطط اكثر شمولية لتجنب التأثيرات الناجمة عن الازمة الاقتصادية العالمية.[٣٢]

المبحث الثاني : مناقشات مجلس الشورى الوطني للموازنة السنوية ١٩٣٤-١٩٤١ :

كان لانتهاء الازمة المالية العالمية في عام ١٩٣٣[٣٣] وما سبقها من احداث تمثلت بإلغاء امتياز دراسي عام ١٩٣٢ [٣٤]، وانعقاد اتفاقية جديدة بين ايران والشركة البريطانية عام١٩٣٣، والمتضمنة على ان تدفع الشركة إتاوات للحكومة الإيرانية منها (٢٠%)من مجموع قيمة الأرباح التي توزع على حاملي

الأسهم العادية لشركة النفط، ويدفع أيضا ضريبة مقدارها شلن من كل طن في الستة ملايين طن الأولى التي تباع محليا أو يصدر للخارج، و (٩بنسات) عن كل طن يزيد عن ذلك ، وكان من ضمن نصوص الاتفاقية أيضا حساب ضريبة عامي ١٩٣١-١٩٣٢ على أساس الاتفاق الجديد، فضلاً عن دفع واحد مليون جنيه استرليني كتسوية لادعاءات الحكومة الإيرانية ضد الشركة، كذلك اضافة بعض الترتيبات لدفع تعويض عن الضرائب التي قد تصل كحد أدنى إلى(٣٠٠,٠٠٠) ألف جنيه إسترليني سنويا [٣٥]. إذ كانت هذه الارباح سبباً في زيادة الموازنة السنوية لإيران ، فقد تقدمت حكومة رئيس الوزراء الايراني مهدي قلي خان هدايت في(٢٧ اسفند ١٣١٢ش - ١٨ اذار ١٩٣٣م) بلائحة قانون الموازنة العامة للبلاد لعام ١٩٣٣ الى مجلس الشورى الوطني الايراني لغرض المصادقة عليها، والبالغة(٢٩,١٧٥,٩٠٩)مليون تومان، وخمنت المدخولات (٥٤٨٠) الف تومان من غير عائدات نفط الجنوب ، فقد اذهل النواب لوجود عجز مالي كبير في هذه الموازنة على الرغم من قيام الحكومة المركزية ووزارة المالية بالإجراءات المتفق عليها سابقا لتلافي العجز المالي والمتمثلة بتقليل المصروفات ولاسيما المخصصات المالية للوزارات كذلك الواردات والارباح الواردة الى الموازنة عن طريق واردات النفط[٣٦]. إذ انتقد النائب الشيخ محمد ميرزا تقي ممثل اهالي مشهد الموازنة العامة للبلاد لعام ١٩٣٣، إذ وصفها بانها "استهلاكية" وذلك لتخصيصها مبالغ مالية ضخمة لرواتب الوزراء وكبار المسؤولين في الدولة، وكما وصفها بغير "العادلة" لاحتواها على ضرائب باهضه فرضت على المواطنين ، ومن جهة اخرى طالب الحكومة المركزية الاهتمام اكثر بالمشاريع الاقتصادية والعمرانية ذات المردود المالي للبلاد وبالأخص المشاريع الصناعية ، وحماية المنتجات المحلية من خلال صياغة قانون يحمي المنتج المحلي، وكما طالب بضرورة الاهتمام بالزراعة من خلال توسيع رقعة الاراضي الزراعية وتقديم التسهيلات الضرورية للفلاح والاهتمام بمشاريع الري[٣٧]. ومما لا شك فيه يتضح من خلال مداخلة النائب على مدى تأكيده على ضرورة دعم الصناعة الوطنية التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي يصب هذا كله في مصلحة زيادة الموازنة العامة للبلاد كما ان زيادة رقعة الاراضي الزراعية وتقديم التسهيلات تودي الى زيادة المنتوج المحلي من خلال وفرة المنتجات الزراعية وعدم حاجة البلاد الى استيراد تلك المنتجات من الخارج وهذا ما يدعم الموازنة ايضاً ، كما ان الوفرة الزراعية هذه يمكن استغلالها من خلال تصدير تلك المنتجات الى الخارج والتي من خلالها يمكن رفد الموازنة بمبالغ مالية كبيرة تمكن الدولة من تخصيصها في مجالات عمرانية وتطويرية اخرى.

وبعد انتهاء العام المالي لسنه ١٩٣٣ تقدمت الحكومة المركزية والتي يمثلها رئيس الوزراء مهدي قلي خان بمسودة قانون الموازنة العامة للبلاد لعام ١٩٣٤ ، إذ قدمها الى مجلس الشورى الوطني وزير المالية علي اكبر داور خلال جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ (٢١ اسفند١٣١٣ش- ١٩ اذار ١٩٣٤م)، ولقد قدم

وزير المالية تقريراً مفصلاً عن قانون موازنة المذكور واوضح فيه ان مصروفات سنة ١٩٣٤ المالية بلغت(٥٠,٦٩١,٢٣٣)مليون تومان[٣٨] ، واضاف ان المصروفات قد خصصت لكل باب من ابوب الموازنة بحسب ما يقتضيه وضع البلد الاقتصادي ، واضاف كذلك ان الحكومة المركزية تعمل وبشكل مستمر بوضع خطط قائمة على مبدأ اصلاح السياسة المالية للدولة في المجالات كافة.[٣٩]

ووفقا للتقرير المقدم من قبل وزير المالية الى اعضاء مجلس الشورى الوطني انبرى عدد من اعضاء المجلس الى الاسهاب في مقترحاتهم ومناقشاتهم لمشروع مسودة قانون الموازنة العامة لعام ١٩٣٤ ، وكان اول المتحدثين في هذا الشأن ، النائب محمد مصدق الذي ذكر في كلمة له "...ان مناقشة الموازنة هي من ابرز الاعمال التي يقوم بها المجلس لا نها تظهر بصراحة رغبة دافعي الضريبة في معرفة أوجه الصرف والسياسة المالية التي تستند اليها الحكومة من الناحية الاقتصادية مما يعزز دور النواب في ممارسة دورهم الرقابي في مراقبة الموازنة واوجه صرفها".[٤٠]

كما القى النائب مؤيد الاحمدي كلمة امام اعضاء المجلس اهم ما جاء فيها "... تعد الموازنة العامة للبلاد المرآة السياسية للحكومة وهي تعكس نتائج اعمالها وبما ان الحكومة الحاضرة تولت المسؤولية وهي على ابوب زمن تنظيم الموازنة فان الموازنة التي نبحث بها اليوم تعكس لنا بصورة عامة نتائج سياسة واعمال الحكومات السابقة اكثر من نتائج واعمال الحكومة الحاضرة واعني بذلك اننا نجده في الموازنة من الاسس المهمة سواء في جهة المدخولات او من جهة المصروفات...".[٤١]

كما طالب النائب عن اهالي سيستان الشيخ صادق ميزياني من وزارة المالية معالجة الثغرات التي شهدتها عملية توزيع الموازنات السابقة فيما يخص اوجه الصرف والفرق بين مخصصات كل وزارة بما يتناسب مع اوجه عملها ، كما انتقد في نهاية حديثه محاولات الحكومة المركزية الرامية في هذه الموازنة الى تقوية الجيش وتعزيز قوى الامن من خلال رصد الاموال الكبيرة الجانب العسكري على حساب الجوانب الاخرى المهمة[٤٢] ، إذ بلغت مخصصات المؤسسة العسكرية خلال موازنة عام ١٩٣٤ بحدود ٢٤% من مجموعة الموازنة العامة للبلاد بمبلغ مجموعة (١٢,١٦٥) مليون تومان ، وكما بلغت مخصصات وزارة الداخلية بحدود ١٥ % من مجموعة الموازنة بملغ مجموعة(٧,٦٠٣) ، إذ وصف النائب نفسه ان هذا العمل امر غريب ويجب الاهتمام اكثر بالجوانب الاقتصادية الاخرى التي من شانها تعزيز اقتصاد البلاد وتجلب مردودا ماليا لخزينه الدولة .[٤٣]

لقد تعددت مطالبات اعضاء مجلس الشورى الوطني الايراني الساعية الى ضرورة تحسين المستوى المالي والاداري لكافة الوزارات دون التمييز بين وزارة واخرى ، وهذا ما نلاحظه على مناقشات المجلس لمشروع قانون موازنة البلاد لعام ١٩٣٥ ، فبعد تقديم حكومة محمد علي فروغي رئيس الوزراء لمشروع الموازنة بتاريخ(٢٣ اسفند١٣١٤ش - ٢٤ اذار ١٩٣٥م)، والذي بلغ مجموعها (٣٥,٨٤٣,٨٠٨) مليون

تومان[٤٤] ، فقد انبرى عدد من اعضاء المجلس لمناقشة مشروع الموازنة وما جاء بها من تخصيصات مالية كبيرة خصصت للبلاط الملكي ولرئاسة الوزراء وكذلك للمؤسسة العسكرية، فقد خصص مبلغ (٦٨) الف تومان للبلاط الملكي الف تومان الى مجلس الوزراء اما مخصصات وزارة الحربية والداخلية فبلغ مجموع كلتا الوزارتين (١٠٩)الف تومان ، إذ اعترض النائب محمد مصدق على هذه المخصصات والتي وصفها بالأرقام "المبالغ فيها" ، مطالباً اللجنة المالية وزارة المالية الاهتمام اكثر بالجوانب الاقتصادية والعمرانية في البلاد ، والاهتمام اكثر بشريحة موظفي الدولة في ظل التحسن الذي تشهده الموازنة العامة فقد اوضح قائلاً :"... ان الموظف في دولة ايران يستحق ان نقدم له اسلوب معيشة يستطيع من خلالها العمل بإخلاص في دائرته والمكان الذي يعمل فيه ، فهذه الشريحة هي من تستحق الاهتمام بزيادة رواتبهم ومخصصاتهم المعيشية لما تقدمة من خدمات لهذه البلاد اولاً ، وثانيا ، ان السعي من اجل رفع معاشات هذه الطبقة والجيوش الجرارة من الموظفين فإننا سوف نقضي على الفساد الذي انتشر مؤخرا في دوائر الدولة...".[٤٥]

من جانب اخر ذكر النائب عن اهالي خرسان يوسف الشيخ فضل الله في ظل مناقشات مشروع الموازنة إذ اوضح في كلمة له مخاطباً فيها اعضاء اللجنة المالية ووزارة المالية "...اني ارى ان وزارة المالية واللجنة المالية في المجلس لقد اخذت على عاتقها العمل في هذه الميزانيات ، والميزانيات السابقة على زيادة في مخصصات البلاط الملكي وكذلك مخصصات الوزارة دون الالتفات الى بقية الوزارة الاخرى والتي هي بأمس الحاجة الى هذه الاموال ... فعلى سبيل المثال فلم ننظر الى واقعنا الصحي ، فوزارة الصحة هي من اكثر الوزارات التي تحتاج الى الدعم الدائم من قبل الحكومة في بحاجة الى كوادر طبية مختصة وكذلك بحاجة ماسة الى بناء دور رعاية صحية ومستشفيات في عموم البلاد ، وكذلك جلب الاطباء الأخصائيين وتوزيعهم على الولايات والاقضية في عموم ايران ، فالأمراض الوبائية اخذت تنتشر من منطقة الى اخرى واخذت تهدد حياة الناس ، فلم نجد هناك اي خطط ولا مخصصات مالية قد رصدت من اجل مكافحة هذه الامراض ...".[٤٦]

اما بخصوص موازنة عام ١٩٣٦ فقد تقدمت حكومة محمد علي فروغي في(١٣ اسفند ش١٣١٥-٤ اذار ١٩٣٦م) ، خلال جلسة المجلس رقم (٧٣) الدورة العاشرة بلائحة قانون الموازنة والتي بلغت(١٢,٥٥٦,٦٠٥)مليون تومان ، وبعد ذلك قدم وزير المالية علي اكبر داور تقريراً بين فيه ان الموازنة العامة للبلاد قد ركزت على ثلاثة جوانب اساسية هي : اعادة النظر في التخصيصات المالية وتخفيضها الى ادنى حد ممكن ، تخفيض فصول المخصصات المالية وجعل اعتمادها تتناسب مع قدرة الدولة على الانفاق وكذلك مع حجم تلك المؤسسات التي قد خصصت لها تلك الفصول الاموال ، كذلك قد اكدت الوزارة وراعت جانب سياسة الترشيق والاقتصاد التام في الانفاق.[٤٧]

وخلال مداخلة للنائب صفاء الدين نوري ممثل اهالي كشمير في المجلس انتقد الحكومة المركزية لعدم اهتمامها بالسياسة المالية للبلاد مقارنة بالنواحي الكمالية ومخصصات البلاط الملكي والوزارة واصفا سياسة الدولة بانها لم تتجه نحو سياسة التعمير وبناء المنشآت الخدمية بل انها تهتم بسياسة التزيين في المظاهر والاكثار في عدد موظفيها والتضخيم في مخصصات الوزراء حتى ان الدولة لبست ثوبا فضفاضاً من مظاهر الحكم واصطناع العظمة واصبحت بتشكيلاتها ومؤسساتها تضاهي الدول الكبرى.(٤٨)

اما النائب مؤيد الاحمدي فقد انتقد الحكومة بصورة عامة واعضاء المجلس بصورة خاصة إذ اوضح قائلا:"... يجب على الدولة بضرورة تصليح المسار من اجل الوصول الى مصاف الدول المتقدمة علمياً ، فبالعلم تتقدم الامم وانا لا ارى من السادة اعضاء المجلس واخص بالذكر منهم اعضاء للجنة الموازنة أي اهتمام بالجانب العلمي والتطور التربوي ، فعملية التعليم في ايران تسير ببطء وعلى الحكومة المركزية الاخذ بيعين الاعتبار زيادة مخصصات وزارة التعليم والتربية إذ اردنا انجاح الواقع التعليمي في البلاد و وهذا يأتي من خلال زيادة الموازنة المخصصة لهذه الوزارة حتى تستطيع انجاح الخطة التعليمية التي تعتزم القيام بها في انشاء المباني التدريسية وارسال المعلمين الى الخارج لمواكبة والاطلاع على التقدم الحاصل في الدول الكبرى...".(٤٩)

كما وجه النقد في هذا المجال النائب علي سراج ميرزا إذ انتقد سياسة الحكومة لأنها لم تهتم بجانب التعليم من ناحية التخصيص المالي الازم للوزارة التعليم مقارنة بالمبالغ المالية المخصصة لبقية الوزارات ، واوضح ان اسباب الاهمال الحكومي الذي طال وزارة التربية والتعليم تتحمله الحكومات السابقة كذلك والتي اعلنت في منهاجها الوزاري والذي جميعنا قد صوتنا عليه خلال قبة هذا المجلس إلا انها لم تأتِ بالإصلاح المطلوب ، وذلك بسبب عدم تخصيص مبالغ مالية مناسبة تمكن هذه الوزارة من توسيع اعمالها ونشاطها لتشمل جميع مناطق البلاد.(٥٠)

وفي رد وزير المالية على اكبر داور على هذه المداخلات اوضح ان الموازنة العامة للدولة لا يمكن تخصيصها كلها لوزارة معينة دون وزارة اخرى بل يجب ان يكون التوزيع عادلا وشاملا لكل الوزارات مع ضرورة مراعاة كل وزارة وطبيعة عملها واضاف كذلك ان موازنة الدولة لقد مرت عليها ادوار اقتضت بموجها ضغط النفقات تارة او زيادتها تارة اخرى بحسب الوضع الاقتصادي للبلاد مع العلم ان جميع ايرادات البلاد النفطية قد ابعدت عن الموازنة السنوية ولقد خصصت للإعمار، لذا ان جانب بناء المدارس والجامعات قد خصص له مبالغ من ايرادات النفط السنوية ، لذا فان وزارة المالية قد قامت بتخصيص نفقات وزارة التربية على هذا الاساس(٥١) ، من جانب اخر قد طالب اللجنة المالية في المجلس ان تقوم بتشديد الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للحد من الايادي العابثة بأموال الخزينة والتي تقف حائلا امام عمل الكثير من الجوانب التي تسعى الحكومة لتنفيذها إذ اوضح ان الكثير من الاموال لم تصرف جيداً ولا

في محلها ولا من اجل القيام بمشاريع تطويرية من شانها الارتقاء بالبلاد فالخلل بعض الاحيان في الخطط التي تضعها الوزارة نفسها وليس في المخصصات المالية لتلك الوزارة.(٥٢)

وفيما يخص قانون الموازنة لعام ١٩٣٧ فقد قدمها الى مجلس الشورى رئيس الوزراء محمود جام في (١٥ اسفند ١٣١٦ش -٦ اذار ١٩٣٧م) ، خلال جلسة المجلس الاعتيادية لمناقشة مشروع قانون الموازنة للبلاد ، إذ بلغت (١٢,٠٠٠,٠٠٠) مليون تومان ، واوضح وزير المالية محمود بدر ان الحكومة قد اخذت على عاتقها اتباع سياسة الترشيد في النفقات واتباع سياسة العدل الاجتماعي في توزيع الموازنة، مع زيادة الضرائب على بعض السلع والمنتجات ، ولقد طالب من اعضاء المجلس ان تكون مناقشتهم لمشروع قانون الموازنة العامة تحت قبة المجلس على اساس خدمة البلد وليس على اساس مصلحة شخصية او للجهة التي ينتمي لها الاعضاء.(٥٣)

وردا على وزير المالية صرح النائب عن اهالي زنجان مصطفى ياسين خان ان العدل الاجتماعي الذي يتكلم عنه السيد وزير المالية لدى توزيع الموازنة غير موجود ، ففي الوقت توجد فيه الخدمات والتخصيصات المالية لبعض الوزارات مع حرمان بعض الوزارات المهمة من هذه التخصيصات المالية والتي هي بأمس الحاجة لها ، ومن ضمنها وزارة الصحة ، فان كثرة الاموال المخصصة للجانب الصحي هي من تساعد على تحسين الوضع الصحي ، وقد انتقد النائب وبشده سياسة الحكومة المركزية واصفاً اياها بسياسة "للامبالاة في ظل وجود الامراض التي تفتك بأبناء الشعب".(٥٤)

وفيما يخص مسالة الضرائب لقد صرح النائب مؤيد الاحمدي في هذا الشأن قائلاً:"...شكلت الضرائب بمختلف أنواعها إحدى المشاكل الاقتصادية التي نالت عناية اعضاء المجلس ، فعلى سبيل المثال وبعد ان وجدت الحكومات المتعاقبة بأن افضل وسيلة لمعالجة العجز المالي هي فرض الضرائب مباشرة وغير مباشرة عن طريق زيادة الرسوم الكمركية ورسوم الاستهلاك وغيرها ، الأمر الذي ألقي بثقله على الطبقات الفقيرة ، وأصحاب الدخل المحدود مما أدى الى خفض مستوى معيشتها وبالتالي الى تدهور الوضع الاقتصادي والمالي للبلد ، من غير أن تفكر الحكومة بالنتائج المترتبة على فرض هذه الضرائب والرسوم وعلى هذا الأساس ادعو الساده اعضاء اللجنة المالية ووزير المالية الى مراجعة شاملة للنظام الضريبي ، بحيث يتوزع ثقل الضرائب على الجميع وأن تتحمل الطبقات الميسورة العبء الأكبر منها ولا تقع فقط على الطبقة الفقيرة...".(٥٥)

ولتحقيق ذلك طالبت اللجنة المالية في المجلس بمعالجة موضوع الضرائب معالجة جذرية ، وأن لا ينظر اليها كوسيلة لجمع الايرادات الحكومية لصرفها على ما تحتاجه فحسب ، وإنما يجب أن ينظر للموضوع نظرة علمية أوسع من ذلك، وهو جعل الضرائب إحدى الوسائل اللازمة لتنفيذ أهداف وسياسة اقتصادية مثمرة ومن ثم تأمين غايات اجتماعية مفيدة ، وعلى هذا الأساس أوضح النائب عبد الرضا

محمدي عضو اللجنة المالية قائلاً :"إن أهمية الضرائب متأتية من مساسها بالحياة الاجتماعية ، فكلما ازداد حجمها ازدادت تعاسة المواطن الفقير والتاجر الصغير والموظف ، وفي ذلك فساد للأخلاق حيث تكثر الرشوة ويزداد التهرب منها وتتعرض البلاد الى كارثة أخرى هي كارثة تردي الأخلاق العامة".(٥٦)

يتبين من خلال كلمة النائب عبد الرضا محمدي انهُ يحمل الحكومة اكثر من مسؤوليتها عن الاكثار في فرض الضرائب الى مساهمتها في تهديم أسس التعاطي السليم بين المواطن والمؤسسات الحكومية من خلال ما يترتب من آثار سلبية تلحق بالطرفين جراء تهرب المواطن من دفع الضرائب.

كما تصدى بعض النواب لإجراءات الحكومة المركزية في زيادة الضرائب والرسوم وأشار النائب سلطان ميرزا ممثل اهالي سمنان ، الى وجود عجز متراكم من السنين الماضية وان معالجته لا تتم بزيادات في الرسوم والضرائب وإنما بالسياسة المالية السليمة عن خلق منافذ جديدة تدر موارد على الخزينة عن طريق الصرف المتزن وخلق جو نقي بين موظفي الدولة لئلا تتسرب الواردات بعيدا عن خزينة الدولة(٥٧) في مداخلة يجدها الباحث من الالتزام بالمسؤولية لدرجة عدم الاكتفاء بالنقد واللوم ، بل باقتراح حلول جديدة تساعد الحكومة في تجاوز أزماتها . وبين النائب بعض معاناة الناس من الضرائب وآلية جمعها الأمر نفسه بكلام معبر أثر الباحث أن يقتبس نصه ... إذ يقول : "...كلنا يعلم كيف كانت تجبى الضرائب وكيف كان يستبد في فرضها الحاكمون وكلنا يعلم كيف كانت تنفق هذه الضرائب المجباة وكيف أريقت الدماء للحد من سلطات الحكومة في ايجاد وتزييد الضرائب ... مسكين هذا الشعب المنكوب الحظ مسكين هذا الشعب فإنه مبتلى بحكام بعيدين عنه كل البعد وبما أنني أمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً فلا بد لي أن أشاركه في سرائه وضرائه ففي الوقت الذي نأمل من الحكومة ان ترفه عن حالة الشعب، نرى أنها تلجأ لفرض الضرائب على الطبقات الفقيرة والفلاحين ويفلت منها كبار المتمولين من اثرياء الحرب والسلم وحتى البنوك الأجنبية التي امتنعت عن دفعها..."(٥٨).إذ وجه النائب عن اهالي سمنان أصابع الاتهام الى الحكومة في تورطها بعدم النزاهة في جباية الضرائب ، جاعلا من صوته مرآة حقيقية لمن حمله مسؤولية النيابة ، حاملا همومهم ، شاعراً بمعاناتهم ، واضعاً قضيتهم على مرأى ومسمع النواب والحكومة على حد سواء.

وفي مناقشات المجلس لقانون الموازنة لعام ١٩٣٧ ، أبدى النائب حسن ميرزا ممثل اهالي كرمان ، اهتماماً واضحاً بمسألة الضرائب المتنوعة والمفروضة على المواطنين انطلاقاً قناعته بضرورة إنصاف الطبقات الفقيرة في هذا المجال قائلاً: "... إننا نريد البحث في أسس الموازنة ومبادئها، لأن الموازنة تعد مرآة الوضع القائم، وهي تعين الخطوط الأساسية لمنهج الحكومة خلال سنة، كما أنها تحدد علاقة الشعب بالحكومة وبالعكس ... وأن الضرائب بحد ذاتها تصلح، إذا أرادت الحكومة، أن تكون أداة الاصلاح، عن طريق تحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليل الفوارق الاقتصادية الواسعة بين طبقات الشعب، وذلك بفرض

الضرائب المباشرة على من يستطيع دفعها، أو غير مباشرة تفرض على الخدمات التي يستعملها الشخص"، ووجد أنه من الغريب أن تكون الضريبة غير المباشرة خمسة أضعاف الضريبة المباشرة، مما يدل دلالة واضحة في رأيه على عدم عدالة الضرائب في ايران، لأن الطبقة الفقيرة تتحمل فوق طاقتها.[٥٩]

وفيما يخص موازنة البلاد لعام ١٩٣٨ التي قدمتها حكومة رئيس الوزراء الايراني محمود جام الى مجلس الشورى الوطني الايراني في جلسته الاعتيادية لمناقشة مسودة قانون الموازنة بتاريخ (١٩ اسفند١٣١٧ش- ١٤ اذار ١٩٣٨م)، ولقد رصد مبلغ وقدرة (١٢,٥٠٠,٠٠٠) مليون تومان[٦٠] ، ولقد ذكر وزير المالية محمود بدر في تقريره امام اعضاء المجلس ان السياسة المالية العامة في الدولة والاسس التي قامت عليها الموازنة الحاضرة لا تختلف اختلافا جوهريا عن تلك السياسة والاسس الواردة في الموازنة السابقة لعام ١٩٣٧ ، واضاف بان الزيادة الحاصلة على هذه الموازنة والبالغة(٥ ملايين تومان) قد رصدت لوزارة الحربية والداخلية والمعارف والصحة ووزارة الزراعة.[٦١]

وبعد انتهاء وزير المالية من قراءه مسودة قانون الموازنة لعام ١٩٣٨ وصف النائب محمد مصدق ان السياسة المالية التي تعمل بموجبها الحكومة بانها "غامضة" وان القوانين المالية التي تسير عليها الدولة في اقرار قانون الموازنة هي قوانين قديمة وحذر الحكومة من المخالفات القانونية لأنها تؤدي الى اخلال التوازن في توزيع الثروة وان هذا التباين سيعرض البلاد الى ضائقة اقتصادية.[٦٢]

فيما اوضح النائب شكر الله صفوي ممثل اهالي كشمير في المجلس ان النظر في الموازنة هو من اهم الاعمال التي يقوم بها المجلس واضاف كذلك ان من اهم واجبات اعضاء مجلس الشورى هو عدم الاعتماد فقط على الارقام الموجودة في ابواب وفصول الموازنة فقط ، بل على الاعضاء استعراض احوال الدولة وسياستها الداخلية والخارجية ومدى تأثير ذلك في تنمية اقتصاد البلاد ، كما اوضح رئيس الوزراء محمود جام في كلمة له امام اعضاء مجلس الشورى قائلا: "... ان القاعدة العامة التي بنيت عليها الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٣٨ هي مطابقة تماماً للخط التي وضعتها الوزارات في الحكومة الايرانية وكلمن حسب حاجته من المصروفات ... كما ان اكثر المبالغ المالية المخصصة تم رصدها لوسائل الدفاع والتربية والصحة والزراعة ..." ، معللاً ذلك ان الهدف الرئيسي من هذه التخصيصات هو محاولة اقامة ايجاد نوع من السيطرة وايجاد النظام الذي يضمن الابتعاد عن المخاطر الداخلية والخارجية واشاعة العدل ونشر الوسائل الصحية ، كما طالب من اعضاء مجلس الشورى الوطني بعدم الاعتماد على عواطفهم وميولهم السياسية مقياسا للنظر في الموازنة وطالبهم كذلك ان يقللوا من الانتقادات الموجهة للحكومة فإنها تسعى دائما لوضع حلول وخطط ناجحة من اجل تقدم البلاد ورفاهية ابنائها.[٦٣]

اما بالنسبة لموازنة الدولة لعام ١٩٣٩، فقد قدمها وزير المالية الى مجلس الشورى الوطني الايراني بتاريخ(٢٥ اسفند ١٣١٨ش-١٤ اذار ١٩٣٩م)، إذ رصد مبلغ (١٥,٢٩٣,٩٩٠)مليون تومان ، ولقد قدم

محمود بدر تقريراً مفصلاً حوال ابواب وفصول الموازنة ولقد اوضح ان هذه الموازنة جاءت مطمئنة لرغبات الشعب لتوفير الخدمات والأعمال والمشاريع الاقتصادية والعمرانية والصناعية التي لها دور في تحسين مرافق البلاد وتنمية ثرواتها العامة ، وأضاف بأن تحقيق ذلك يتوقف على استقرار الحالة السياسية للبلاد[٦٤] ، ولقد اوضح وزير المالية كذلك ان وزارة المالية لا تضع تخمينات المدخولات بنفسها بل تنيط مهمة ذلك بالدوائر المختصة لكل وزارة ، إذ تتم جبايتها وفق قوانين الدولة التي شرعها مجلس الشورى وليس لأحد الحق في أن فلساً واحداً من الشعب بغير الطرق المستندة إلى قوة القانون ، وأضاف الوزير نفسه أن وزارته ستعمل على تنفيذ مشاريع اقتصادية وعمرانية ، ومساعدة الفلاحين والصناعيين لغرض تحسين منتوجاتهم.[٦٥]

لقد كشفت الموازنة العامة لسنة ١٩٣٩ المالية عن مناقشات حامية بين أعضاء مجلس الشورى الوطني الايراني حول مدخولات السنة المالية الأخيرة والمخمنة بـ(٤٧)الف تومان [٦٦]، أي بزيادة قدرها (٢٣) الف تومان عن مدخولات موازنة السنة السابقة (الموازنة العامة لسنة ١٩٣٩ المالية)، وتعقيباً على ما تم ذكره في التقرير المفصل الذي ألقاه وزير المالية محمود بدر عن الموازنة العامة لسنة ١٩٣٩، تحدث النائب سليمان خان يزدي ، وبين أن السياسة الاقتصادية من المسائل المهمة التي تؤثر في كيان الدولة ، لذا يتوجب الاعتناء بها لغرض تحسين المردود المالي ، وأشار إلى أنه لابد من قيام الدولة بسن قوانين تساعد على تطوير المحاصيل الزراعية وتوسيعها من خلال توزيع الأراضي على مستحقيها من الفلاحين وأضاف أن مدخولات موازنة سنة ١٩٣٨ المالية من عائدات الكمارك والمكوس بلغت أكثر من (٢٣٥) الف تومان، وأن اعتماد الدولة في ميزانيتها على هذا المورد إلى هذه الدرجة يشكل من حيث السياسة المالية خطراً كبيراً وعلل ذلك بأن زيادة عائدات هذا المورد المالي ونقصانه مرتبط باستقرار سياسة ايران الخارجية ، مما دفع بالنائب نفسه إلى أن يطالب الحكومة بتنمية موارد الثروات الأخرى وأهمها الزراعة والصناعة وكما طالب من الحكومة المركزية بضرورة اضافة قوانين اصلاحية تعود بمنفعتها الى دعم الموازنة العامة للبلاد.[٦٧]

كان للنائب ميرزا احمد خان هاشمي نائب عن اهالي كشمير قول أيضا في مسألة الاصلاح إذ اوضح قائلاً: "...إن مجال الاصلاح ايها السادة سهل لو فكرتم فيه مليا و ما أسهله في بلاد غنية لا تزال خاماً في شتى نواحيها وشؤونها ولكن اهم شيء يتطلبه هو الرغبة والحماس عند المسؤولين ، لا يمكن أن يتحقق شيء في هذا العالم دون العمل ، فمتى ما تيسرت الرغبة ووجد الحماس المطلوب وجدنا الاعجوبة قد حصلت ولأصبح الحاضر والماضي من الحسنات التي نتناولها أحياناً للتسلية والدعابة ، وقبل أن أختم كلمتي أود أن اشير الى بعض الملاحظات عن أهم شيء ذكرته في كلمتي هو الاصلاح والاعمار

الاقتصادي فيجب ان تدعم الحكومة المركزية جميع المشاريع الاقتصادية وحتى وان كانت الصغيرة منها فهي كفيلة بان تسد حاجة مالية ولو كان بسيطة لكنها سوف تنمو بالمستقبل القريب...".[٦٨]

وقبل انتهاء السنه المالية لعام ١٩٣٩ ، ومع بداية السنة المالية الجديدة قدمت حكومة رئيس الوزراء احمد متين دفتري مشروع قانون الموازنة العامة للبلاد لعام ١٩٤٠ ، بتاريخ (٢٥ اسفند ١٣١٩ش-١٦اذار١٩٤٠م)،وفي كلمة له امام اعضاء المجلس عرض اهم بنود وفصول الموازنة مع الاخذ بعين الاعتبار ما تشهده البلاد والعالم من قيام الحرب العالمية الثانية، إذ ذكر ان الموازنة العامة قد خمنت مبلغ (٢٦,١٣٠,٨٤١) مليون تومان[٦٩] ، أي بفارق كبير جدا عن الموازنة السابقة مبلغ (١٠,٨٣٦,٨٥١) مليون تومان ، مع تخصيص مبلغ وقدرة (٨,٦٢٣,١١٧)مليون تومان الى وزارة الحربية أي حوالي ٣٣% من نسبة الموازنة العامة للبلاد ، ولقد اوضح وزير المالية رزاقولي أمير خسروي ان سبب تخصيص هذا المبلغ الى وزارة الحربية بسبب الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد ولما تتطلبه المؤسسة العسكرية من دعم كامل من اجل حماية البلاد من أي تدخل خارجي يهدد حدودها.[٧٠]

وبعد أن حددت المبالغ المالية لموازنة وزارة الدفاع والبالغة (٣٣%) من نسبة الموازنة ، تطرق نائب طهران سليمان ميرزا إلى أن كل تومان من موازنة هذه الوزارة يصرف في محله لغرض تقوية الجيش وأن أية زيادة في هذا الباب لن يكون عليها اعتراض ، وعلى الرغم من مطالبات كثير من النواب حول توسيع الجيش وزيادة صنوفه إلا أن وزير الحربية علي منصور أضاف أن التوسع يجب أن يرافقه توسيع المعدات الفنية والآلات الميكانيكية التي لا يمكن الحصول عليها بسهولة ، ومن جانبه تحدث نائب اصفهان حسين خان وزيري أن الاعتراضات من قبل أعضاء مجلس الشورى الوطني تطال كل باب من أبواب الموازنة العامة لسنة ١٩٤٠ المالية إلا باب وزارة الحربية وما يطرأ عليه من توسع ، وطالب النائب نفسه الحكومة بإنشاء معامل للأسلحة وتوسيع الأسطول البحري.[٧١]

ركز أعضاء مجلس الشورى الوطني الايراني خلال جلسة الاعتيادية لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٤٠ في مناقشاتهم التي دارت تحت قبة المجلس وفي ظل الميزانيات الضخمة التي كانت ترفد لوزارة الحربية من كل سنة مالية للعمل على تقوية المؤسسة العسكرية وتوسيعها من خلال زيادة الوحدات العسكرية ، وتجهيزه بأحدث الأسلحة ، لذا وجه رئيس لجنة الامن النيابية النائب عن اهالي طهران مسعود ميرزا أصابع اللوم إلى القائمين على شؤون المؤسسة العسكرية لعدم إجراء التوسعات والتحسينات المطلوبة في ظل الظروف التي يمر بها البلد والعالم اجمع ، كما طالب النائب ميرزا احمد خان بدر بضرورة توفير المصانع العسكرية لكي لا تضطر البلاد الى استيرادها من الخارجة ، فعلى الحكومة الاسراع بتطوير مصانع الاسلحة والعتاد وتحسين عملها.[٧٢]

يبدو ان عدم حالة الاستقرار السياسي التي تشهدها الساحة الايرانية بصورة خاصة والعالم بصورة عامة جعلت مداخلات اعضاء مجلس الشورى الايراني تتميز بالشد والجذب تارة والاسهاب حول قلة مصروفات بعض الوزارات ومنها التربية ووزارة الصحة تارة اخرى ، فيما لم يتطرق اغلب اعضاء المجس خلال الجلسة المنعقدة لمناقشة قانون الموازنة لعام ١٩٤٠ الى مخصصات وزارة الحربية والتي بلغت نسبة كبيرة من الموازنة على حساب الوزارات الاخرى ، وذلك على ما يبدو بسبب طبيعة الاوضاع التي يشهدها العالم وشعور اغلب الأعضاء بالمخاطر الخارجية التي تهدد ايران ، وما ينعكس عليها من تطورات داخلية قد تؤدي الى اخلال الوضع الداخلي العام في البلاد، لذا نجد ان المناقشات ومداخلات بعض الاعضاء قد كانت بجانب تخصيص مبالغ كبيرة للوزارة الحربية مع تأكيدهم على ضرورة تطوير هذه المؤسسة وتحسين عملها من خلال تطوير صنوف الجيش ومعداته واسلحته وعتاده، إلا ان ذلك كله يتوقف على موازنة هذه الوزارة.

اما بالنسبة لموازنة عام ١٩٤١ فقد قدمها وزير المالية ميرزا غولي شايان الى مجلس الشورى الوطني بتاريخ (١٦ اسفند ١٣٢٠ش– ٧ اذار ١٩٤١م) ، في تقريره امام اعضاء المجلس ان السياسة المالية العامة في الدولة والاسس التي قامت عليها الموازنة الحاضرة قد اخذت على عاتقها الاوضاع السياسية التي تمر بها البلاد ، واضاف ان الحكومة ووزارة المالية قد اولت على عاتقها قيادة البلاد الى بر الامان وعدم ادخال البلاد في ازمة اقتصادية من خلال وضع خطط مسبقة لهذا الشأن ، لذا فقد رصد مبلغ(٣٢,١٠٩,٩٤٩)مليون تومان، واوضح بان الزيادة الحاصلة على هذه الموازنة والبالغة(٥,٩٧٩,١٠٨)مليون تومان قد رصدت لوزارة الحربية والداخلية والتربية والصحة ووزارة الزراعة والصناعة.[٧٣]

أسهب اعضاء مجلس الشورى الوطني الايراني خلال جلسة مناقشة مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٤١، في إبداء آرائهم وملاحظاتهم حول مبالغها المالية الموزعة على الوزارات والدوائر ومنها دائرة الصحة التي أشكل كثير من النواب على قلة أدائها بسبب ضعف نفقاتها البالغة (١٥%) من الموازنة أي مبلغ قدرة (٤٨١٦٤٠) مليون تومان من مجموع الموازنة العامة لسنة ١٩٤٠ المالية ، وكذلك قلة الأطباء والاختصاصيين ، مما دعا نائب اصفهان ميرزا علي خان اعظمي إلى فتح أبواب ايران أمام الأطباء الأجانب واستقدامهم إلى ايران لغرض الإفادة من عملهم وخبراتهم الطبية التي لا يتسنى للطبيب الايراني القيام بها ، فيما علل نائب زنجان سلطان ابراهيم خان افخمي الأسباب التي جعلت النواب يتكلمون عن جعل باب ايران مفتوحاً للأطباء الأخصائيين من الدول الأجنبية هو قلة الأطباء الايرانيين، ومن جانبه أوضح وزير المالية أن دائرة الصحة والمستشفيات تحتاج إلى إصلاح وعناية لذلك خصص لها في الموازنة العامة لسنة ١٩٤٠ المبالغ المالية الكافية لتمكنها من القيام بأداء مهامها.[٧٤]

كما تطرق النائب عن اهالي قم سيد حسن خان زعيم الى موضوع غلاء الاسعار مطالبا من اللجنة المالية ووزير المالية بوضع حلول لهذه الازمة ولاسيما بان البلاد تمر بظروف استثنائية إذ اوضح قائلاً:" ان البلاد تجابه أزمة خبز مستحكمة الحلقات لم تجابه مثلها في تاريخها الحديث مطلقاً، فإن الحنطة والشعير – وهما المادتان الضروريتان لقوت الشعب فان الموجود منهما قلة محسوسة وغلت أسعارهما في الأسواق غلاء فاحشاً... هكذا تواجه البلاد الآن أزمة شديدة تتعلق بحياة الشعب ومعيشته وتؤثر تأثيراً كبيراً على مقدرته في العمل والانتاج، إذ تواتر القول بأن الكمية المخزونة من الحنطة والشعير الآن لا تكفي لسد قوت الشعب إلى الموسم القادم ، وربما سارت الحالة من سيء إلى أسوأ إذا ظلت الأمور سائرة على الوجه الذي تسير عليه الآن، لهذا ولما كان هذا الموضوع الخطير جديراً بالدرس والبحث الدقيق على شكل يزيل القلق وينير لنا الطريق، لذا اطلب من رئيس الوزراء عن ماهية تدابيرها واجراءاتها المتخذة والاعتمادات المالية التي رصدت لمعالجة الأزمة... ".[٧٥]

وفي اجابة رئيس الوزراء علي منصور على ما ورد في استيضاح النائب حسن خان إذ اوضح ان الحكومة وبالتعاون مع وزارة المالية والزراعة لقد وضعت خطط مستقبلية لتجاوز أي ازمة قد تصيب البلاد من خلال تامين الغلال للفلاحين فيما يخص محصول الحنطة والشعير ، وكذلك هناك تعاون بين وزارة الداخلية بخصوص التجار المتلاعبين في اسعار المواد الغذائية لردع أي محاولة في التلاعب بأسعار المنتجات الغذائية ومعاقبة التجار الذين يخالفون القوانين.[٧٦]

كما تطرق بعض النواب على موضوع وزارة المعارف والمخصصات المالية التي وضعتها وزارة المالية لهذه الوزارة خلال موازنة عام ١٩٤١، والبالغة **(19%)** من مجوع الموازنة ، إذ رصد مبلغ (٦١,١٠٠,٨٩٠) مليون تومان من اجل تطوير المؤسسة التربوية والتعليمية في ايران ، ومن جانبه قدم النائب الدكتور اسماعيل رضائي شكره الى الحكومة الايرانية بخصوص زيادة مخصصات التربية والتعليم واوضح قائلا "...ان هذا يدل على اهتمام الحكومة بالتعليم وهذا عمل تستحق ان تشكر عليه..."[٧٧] ، فيما انبرى النائب مؤيد الاحمدي مناقشة لائحة قانون الموازنة العامة لعام١٩٤١ التي عرضت على مجلس الشورى الايراني، مؤكدا ان الارقام الهائلة التي ترد سنويا في ميزانيات ايران لم تجلب الخير لهذا البلد، لأنها لا ترتكز على اسس علمية للنهوض بالبلاد في جميع النواحي ، وانما هي في الاغلب الاعم لتمشية اعمال الدولة الاعتيادية من رواتب للموظفين وخدمات أخرى، ثم فصل الاحمدي اكثر عندما ذكر ان ايران لم تؤسس حتى الان مباني حكومية ولا مستشفيات او مدارس بالمستوى المطلوب وان ما موجود على الارض والواقع لا يرتقي الى تلك المبالغ المالية الضخمة التي خصصت من اجله ، ولقد اوضح كذلك ان البلاد مازالت تستخدم الاجانب بكثرة رغم ان الحكومة انفقت مئات الالوف من الدنانير على البعثات العلمية. ودعا الاحمدي بعد ذلك رجال الحكم للاعتراف بفشلهم في تحقيق نهضة اقتصادية المطلوبة،

وعليه فانهم يجب ان يتخلوا عن الحكم لغيرهم، وختم خطابه بالقول : " سادتي اتركوا الترف فهل منكم يا ايها الوزراء من خطا بخطوة وفتش الدوائر والمستشفيات والسجون ، لا تركضوا وراء الالقاب والمراوح فوق رؤوسكم فأصبحتم لا تكتفون بسيارة واحدة وانما سيارة للمزرعة واخرى للعائلة . هذا وضعكم ارجو ان تتخلوا عن الحكم لغيركم ".(٧٨)

بعد انتهاء اعضاء المجلس من مناقشة مسودة قانون الموازنة المقدمة من قبل الوزارة بكافة تفاصليها وفروعها وبعد تقديمهم للملاحظات التي سجلوها على مشروع القانون يتم بعدها وبطلب من رئيس المجلس ان يتم التصويت على مشروع القانون ، لهذا تعد مسالة التصويت من المراحل المهمة للغاية فيجب ان يمر القانون بموافقة اغلبية الاعضاء وإلا يتم اعادة مسودة القانون الى الحكومة من اجل اعداد مسودة اخرى ليتم تقديمها بعد ذلك الى اعضاء المجلس من اجل التصويت عليها ، لهذا اعتمد الباحث على الجدول في ادناه لبيان موقف مجلس الشورى الوطني الايراني من لائحة مسودة قانون الموازنة المقدم من قبل الحكومة للأعوام ١٩٢٦-١٩٤١:

جدول يمثل موقف مجلس الشورى الوطني الايراني من مشروع مسودة قانون الموازنة للأعوام ١٩٢٦-١٩٤١(٧٩)

السنه المالية		تاريخ مصادقة القانون	عدد الجلسات	مجموع عدد اعضاء المجلس	عدد الاعضاء الموافقين	عدد الاعضاء الرافضين	عدد الاعضاء المتحفظين
1926		١١كانون الثاني ١٩٢٦	1	125	122	1	2
1927		٩اذار١٩٢٧	1	125	119	6	لا يوجد
1928		١٩ اذار١٩٢٨	1	125	124	1	لا يوجد
1929		١٦ اذار ١٩٢٩	1	130	126	2	2
1930		١٤ اذار ١٩٣٠	1	130	128	لا يوجد	2
1931		١٧اذار١٩٣١	1	134	129	2	4
1932		٢٤ تموز١٩٣٢	1	134	133	لا يوجد	1
1933		١٨ اذار١٩٣٣	1	134	127	3	4
1934		١٩ اذار ١٩٣٤	1	135	123	6	6
1935		٢٤ اذار ١٩٣٥	1	135	118	12	5
1936		٤ اذار١٩٣٦	1	134	119	9	6
1937		٦ اذار١٩٣٧	1	134	114	13	7
1938		١٤اذار ١٩٣٨	1	134	117	8	9
1939		١٤ اذار ١٩٣٩	1	134	123	9	2
1940		١٦ اذار ١٩٤٠	1	134	129	5	لا يوجد
1941		٧ اذار ١٩٤١	1	134	122	9	3

الخاتمة :

تعد المؤسسة التشريعية في ايران منذ تأسيسها رسمياً ابان احداث الثورة الدستورية عام ١٩٠٦ من بين ابرز المؤسسات السياسية الحاكمة الى جانب السلطة التنفيذية وسلطة البلاط الملكي ، اذ شكلت احد الاعمدة الرئيسية في ادارة دفة الحكم في البلاد بما تمخضت عنها من تشريعات وقوانين مهمة للغاية وتحديد صلاحيات ومراقبة عمل جميع الهيئات والمؤسسات الحكومية . فتطالعنا جلسات مجلس الشورى الوطني الايراني بالمواقف التي كانت تحسب لهذه المؤسسة على جميع الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، فمن الجانب الاقتصادي نال وضوع الموازنة العامة حيزاً كبيراً في مناقشات مجلس الشورى الوطني الايراني لما له من أثر في مستقبل الدولة المالي واستقرارها الاقتصادي ، إذ كان لأعضاء المجلس مواقفهم وآراؤهم تجاه اقرار الموازنة السنوية لإيران واوجه صرفها وتوزيعها على الوزارات ، مع تأكيدهم على ضرورة الالتزام بالاهتمام بتخصيص مبالغ مالية للصناعات الوطنية التي من شانها ان تعود بمورد مالي يساهم في تعزيز الموازنة ودعم الاقتصاد الوطني، كما كان لهم مواقفهم وآراؤهم بخصوص دعم القطاع التعليمي والخدمي للبلاد من خلال تخصيص مبالغ مالية ضمن الموازنة لهذه الاقطاعات المهمة لما لها اهمية في رفع المستوى الاجتماعي للمواطن الايراني. كما توصل البحث الى إن طبيعة السياسة التي تعمل عليها السلطة التشريعية في ايران لتنظيم الموازنة العامة للدولة تتميز بوجود حالة من المقارنة بين مصروفات ومدخولات الدولة في تلك السنه ، مما جعل السياسة المالية التي تتبعها الحكومة الايرانية محكومة بالمؤثرات الداخلية التي كانت في طبيعتها وفي كثير من الأحيان تسهم في إعاقتها عن الأداء الصحيح لمهامها الأساسية. إذ ارتكزت مناقشات مجلس الشورى الوطني الايراني للموازنة العامة في وضع الإنفاق على أساس المدخولات التي تعتمد بشكل كبير على الضرائب في ظل وجود التباين للاعتمادات المالية المتأتية من تلك الضرائب ، لاسيما غير المستقرة منها ، وإيجاد الحلول لتفادي المسار التقليدي القائم على العجز المالي المتنامي لبعض السنوات المالية بعيداً عن الامتيازات التنموية وغياب الأسلوب الرشيد للحد من المصروفات الزائدة.

الهوامش :

١)) تجدر الإشارة هنا : إلى أن الموازنة ليست فكرة حديثة ، وإنما تعود إلى عقود قديمة إذ يشير القرآن الكريم في قولة تعالى من سورة يوسف " وقال الملك اني ارى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخر يابسات يا أيها الملا أفتوني في رؤياي إن كنتم للرؤيا تعبرون" الآية (٤٣) وقال تعالى : " قال تزرعون سبع سنين ذابا فنا حصدتم فذروة في سنبله إلا قليلا مما تأكلون " الآية(٤٧) وقال تعالى : " ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلا مما تحصنون" الآية (٤٨) ونستشهد بهذه الآيات المباركات كيفية عملية توازن القمح ادخاراً واستهلاكاً ، إذ تجسدت الموازنة بكامل صورها من حيث التنظيم على يد النبي يوسف (ع) ، في حين يرجع نشوء الموازنة العامة لأول مرة إلى إنكلترا عندما حصلت فيها الثورة الجليلة سنة ١٦٨٨ م ، بعد أن ضغط الشعب على الحكومة اثناء فرض الضرائب وجبايتها وحق الشعب في معرفة كيفية التعامل مع تلك الضرائب وإنفاقها عن طريق ممثليهم في البرلمان الذين تدخلوا في تأكيد حقهم من خلال مناقشة كافة نفقات الدولة وإيراداتها ومراقبتها ، وظهرت الموازنة بعد ذلك في فرنسا سنة ١٧٨٩ م نتيجة الثورة ال كبرى فيها ، بينما ظهرت الموازنة في ايران بعد الثورة الدستورية وتشكيل المجلس الاول ووفقاً للنظام الداخلي للمجلس الفصل الرابع المادة ٤٣.للمزيد من التفاصيل ينظر: حسين سليمى، كوشش براى بازسازى سختار اقتصادى ايران در دوره رضا شاه ، بزوهشكر بنياد ايران،(تهران،١٣٩٨ش)،ص ٥٦؛ محمد شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة ، دار الميسرة للطباعة ، (عمان ، ٢٠٠٧)، ص ٢٧.

٢)) حسن فرودست و ظهور وسقوط بهلوى ، جلد دوم ، مؤسسة اطلاعات ،(تهران ،١٣٦٦ش) ، ٣٥.

٣)) فردريك ليست ، اقتصاد ملى واقتصاد جهانى تجانس ها وتعارض ها ، ت: عزيز كاكاوند ، شركت ساهمى انتشارات ،(تهران ، ١٣٧٨ش) ، ص ١٤٣.

٤)) للمزيد من التفاصيل ينظر:(م.ق.م.م.ش.م.ا)، آيين‌نامه داخلى مجلس شوراى ملى، ص ١٣-١٥.

٥)) همان منبع ، ص ١٧-١٨.

٦)) (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره ششم، منبع قبلي ،نشت ٥، ص ص ٨٧٩-٨٨٢.

٧)) للمزيد من التفاصيل حول بنود وفصول الموازنة العامة لعام ١٩٢٩ ينظر:(م.ق.م.م.ش.م.ا)، مجموعه قوانين دوره ششم... ، منبع قبلي ، ص ص ٣٣٤-٣٤٥.

٨)) اقتباس از شده:(م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره ششم، منبع قبلي ،نشت ١٦، ص ص ٩٧٨.

٩)) بلغ مجموع ميزانية الدولة لعام ١٩٢٦ حوالي (٢١,٧٦٤,٣١٠)مليون تومان وهي موزعه على ٢١ مادة .للمزيد من التفاصيل حول الموازنة وموادها ينظر: (م.ق.م.م.ش.م.ا)،مجموعة قوانين ومصوبات دوره بنجم...، منبع قبلي، ص ص ٣٢١- ٣٣٤.

١٠)) للمزيد من التفاصيل حول بنود وفصول الموازنة العامة لعام ١٩٢٨ ينظر : (م.ق.م.م.ش.م.ا)،مجموعة قوانين ومصوبات دوره هشتم. . . ، منبع قبلي ، ص ٤٥١-٤٥٦.

١١)) اقتباس از شده:(م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دور هفتم، منبع قبلي ،نشت ٧٧ ، ص ص ١٢٣١-١٢٣٤.

١٢)) للمزيد من التفاصيل ينظر: (م.ق.م.م.ش.م.ا)،مجموعة قوانين ومصوبات دوره هشتم. . . ، منبع قبلي ، ص ٥٠١-٥٠٢.

١٣)) للمزيد من التفاصيل حول بنود وفصول الموازنة العامة لعام ١٩٢٩ ينظر: (م.ق.م.م.ش.م.ا)،مجموعة قوانين ومصوبات دوره هفتم...، منبع قبلي ،ص ص ٥٦١-٦٦٨.

١٤))(م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره هفتم ، منبع قبلي ، نشت ٢٢٠ ، ص ص ٩٢١-٩٢٢.

١٥))(م.م.م.ش.م.ا)، مشروح مذكرات دوره هفتم، منبع قبلي، نشت ٢٢٠ ، ص ص ٩٢٤-٩٢٦.

١٦)) للمزيد من التفاصيل ينظر: همان منبع ، ص ١٠١٢.

١٧)) اقتباس از شده:(م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره هفتم، منبع قبلي ، نشت ٣٣ ، ص ص ٥٦٦-٥٦٩.

١٨)) للمزيد من التفاصيل حول بنود وفصول الموازنة العامة لعام ١٩٣٠ينظر: (م.ق.م.م.ش.م.ا)،مجموعة قوانين ومصوبات دوره هفتم...، منبع قبلي ، ص ص ٤٢١-٤٣٣.

١٩)) اقتباس از شده:(م.م.م.ش.م.ا)، مشروح مذكرات دوره هفتم، منبع قبلي ،نشت٣٣ ، ص ٥٩١.

٢٠)) همان منبع.

٢١)) للاطلاع اكثر على ابواب وفصول قانون الموازنة العامة لعام ١٩٣١ ينظر: (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره هفتم ،منبع قبلي، نشت ١٠٨، ص ص ١٧٨٨-١٧٩٢.

٢٢)) همان منبع ، ص ص ١٧٩٤-١٧٩٥.

٢٣)) همان منبع، ص ص ١٨٠١-١٨٠٢.

٢٤)) همان منبع ، ص ١٨٢٤.

٢٥)) (م.م.م.ش.م.ا)، مشروح مذكرات دوره هفتم ، منبع قبلي ، نشت ١٠٨، ص ٨٣٣.

٢٦)) (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره هشتم ، منبع قبلي ، نشت ١٣، ص ٥٢١.

٢٧)) همان منبع، ٥٢٢.

٢٨)) همان منبع، ص ٥٢٥.

٢٩))(م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره هشتم...، منبع قبلي، نشت ١٢٢ ، ص ١٤٦٦.

٣٠)) للاطلاع اكثر على ابواب وفصول قانون الموازنة العامة لعام ١٩٣٢ينظر:(م.ق.م.م.ش.م.ا)،مجموعة قوانين ومصوبات دوره هشتم...، منبع قبلي ،ص ص ٣٣٣-٣٣٩.

٣١))(م.م.م.ش.م.ا)، مشروح مذكرات دوره هشتم...، منبع قبلي، نشت١٢٢ ، ص ١٤٦٧.

٣٢)) همان منبع ، ص ١٤٦٨.

٣٣)) الأزمة الاقتصادية العالمية : وهي أخطر أزمة اقتصادية شهدها العام الرأسمالي خلال السنوات(١٩٢٩-١٩٣٣) فقد انطلقت بداياتها من الولايات المتحدة الأمريكية وامتدت لتشمل بلدان العالم الرأسمالي ، بعد أن سحبت

الولايات المتحدة رأس ماليتها من الخارج وبالتالي تأثرت الدول الأكثر ارتباطا بالرأسمال الأمريكي ومنها بريطانيا فقد كان من الطبيعي أن تنعكس صعوبات الاقتصاد البريطاني في تلك السنوات على الأسواق العراقية أكثر من غيرها، وتعرض البلد إلى كساد تجاري واقتصادي ، فضلاً عن الصعوبات التي واجهت ميزانية الدولة بعد تقلص مدخولتاها من الضرائب المفروضة على الحاصلات الزراعية ، وامتدت آثار هذه الأزمة إلى الوضع الاقتصادي و الاجتماعي الايراني مما أضعف مركز الحكومة ، التي أخذت تبحث عن التدابير اللازمة للمعالجة . للمزيد من التفاصيل حول الازمة الاقتصادية وتأثيراتها على ايران ينظر: نادية ياسين المشهداني ، ايران في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية١٠٢٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة بغداد ، كلية الآداب)، ١٩٩٨.

٣٤)) من أهم بنود هذا الامتياز : اولاً- لصاحب الامتياز الحق في التنقيب عن البترول واستغلاله وجعله صالحا للأغراض التجارية في كافة أرجاء البلاد لفترة ٦٠ عاما ما عدا الاجزاء الشمالية من البلاد ، ثانياً- تعهدت الحكومة بإعفاء اراضي ومنتجات الشركة من أي نوع من الضرائب أو غيرها من الرسوم وان تعفي الآلات ومهمات التنقيب والاستخراج ومد أنابيب البترول من الرسوم الكمركية ، ثالثاً- تصبح كل ملكية للشركة للحكومة الإيرانية عند انقضاء مدة الامتياز ، رابعاً- ومقابل هذا يدفع للحكومة (٢٢٠.٠٠٠) جنية استرليني نقدا ثم مبلغا مماثلا على صورة أسهم مدفوع ثمنها بالكامل ، وكذلك تحصل الحكومة على حصة سنوية قدرها ١٦ % من صافي الأرباح. راشد البراوي ، حرب البترول في العالم ، الانجلو مصرية،(القاهرة، ١٩٦٨)، ص ١٦٣ ؛ عيسى عبده ، بترول المسلمين ، دار المعارف ،(القاهرة ، ١٩٨٣) ، ص ١٥٤.

٣٥)) ناصر فرشاد گهر، سيري در قرارداد هاي نفتي ايران، بزوهشكده امور اقتصادي، چاپ اول،(تهران ، ١٣٨١ش) ، ص ٤٩.

٣٦)) للاطلاع اكثر على ابواب وفصول قانون الموازنة العامة لعام ١٩٣٣ينظر:(م.ق.م.م.ش.م.ا)،مجموعة قوانين ومصوبات دوره هشتم...، منبع قبلي ،ص ص ٧٢١-٧٢٨.

٣٧)) للمزيد من التفاصيل حول مناقشات المجلس لمشروع الموازنة لعام ١٩٣٣ ينظر: (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره هشتم...،منبع قبلي ،ص ص ١٥٦٦-١٥٧١.

٣٨)) للاطلاع اكثر على ابواب وفصول قانون الموازنة العامة لعام ١٩٣٣ينظر:(م.ق.م.م.ش.م.ا)،مجموعة قوانين ومصوبات دوره نهم...، منبع قبلي ،ص ص ١٢٣-١٢٩.

٣٩)) (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره نهم...،منبع قبلي،نشت ١٤٥ ،ص ص ٣٤٢١-٣٤٢٢.

٤٠)) اقتباس از شده: همان منبع ، ص ٣٤٢٥.

٤١)) اقتباس از شده: (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره نهم...،منبع قبلي،نشت ١٧٧ ، ص ٥١٢٢.

٤٢)) همان منبع.

٤٣)) همان منبع ، ص٥١٢٤.

٤٤)) للاطلاع اكثر على ابواب وفصول قانون الموازنة العامة لعام ١٩٣٥ينظر:(م.ق.م.م.ش.م.ا)،مجموعة قوانين ومصوبات دوره نهم...، منبع قبلي ،ص ص ٧٢٥-٧٣٦.

٤٥)) اقتباس از شده:(م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره نهم...،منبع قبلي، نشت ٨،ص ص ٦٢٤-٦٢٦.
٤٦)) اقتباس از شده:همان منبع ، ص ٦٢٨.
٤٧)) همان منبع، ص ص ٦٣٠-٦٣١.
٤٨))(م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره دهم...،منبع قبلي، نشت ٧٣،ص ص ٢٠٠٢-٢٠٠٣.
٤٩)) اقتباس از شده ، همان منبع ، ص ٢٠٠٤.
٥٠))(م.م.م.ش.م.ا)، مشروح مذكرات دوره دهم...،منبع قبلي، نشت ٧٣، ص ٢٠٠٨.
٥١)) همان منبع.
٥٢)) همان منبع ، ص٢٠١١.
٥٣)) للاطلاع اكثر على ابواب وفصول قانون الموازنة العامة لعام ١٩٣٥ينظر(م.ق.م.م.ش.م.ا)،مجموعة قوانين ومصوبات دوره دهم...،منبع قبلي ، ص٥٤١.
٥٤)) اقتباس از شده:(م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره دهم...،منبع قبلي،نشت٢١٣ ، ص ٤١١٣.
٥٥)) اقتباس از شده: همان منبع ، ص٤١١٥.
٥٦)) اقتباس از شده: (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره دهم...،منبع قبلي،نشت٢١٣ ، ص ٤١١٦.
٥٧)) همان منبع ، ص ٤١١٩.
٥٨)) اقتباس از شده:همان منبع ، ص٤١٢٠.
٥٩)) (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره دهم...،منبع قبلي،نشت٢١٣ ، ص ٤١٢٢.
٦٠)) للاطلاع اكثر على ابواب وفصول قانون الموازنة العامة لعام ١٩٣٨ينظر(م.ق.م.م.ش.م.ا)،مجموعة قوانين ومصوبات دوره يازدهم...، منبع قبلي ،ص ص ٢١٥-٢٢١.
٦١)) (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره يازدهم...،منبع قبلي، نشت ٩٣، ص ١٢٣١.
٦٢)) همان منبع ، ص١٢٣٢.
٦٣)) همان منبع.
٦٤)) للاطلاع اكثر على ابواب وفصول قانون الموازنة العامة لعام ١٩٣٩ينظر(م.ق.م.م.ش.م.ا)،مجموعة قوانين ومصوبات دوره يازدهم...، منبع قبلي ،ص ص ٧٦٦-٧٧٥.
٦٥)) (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره يازدهم...،منبع قبلي، نشت ١٣١، ص ٣١٠٠-٣١٠١.
٦٦)) تجدر الاشارة هنا : لقد كان تخمين إيرادات الموازنة الاعتيادية العامة لسنة ١٩٣٩ المالية وحسب ما جاء بتقرير وزير المالية خلال جلسة المجلس المنعقدة لمناقشة قانون الموازنة لعام ١٩٣٩ وقبل تصديقها فقد خمن مبلغ (٤٤٩) الف تومان واعتمادات مصروفاتها (٤٤٩)الف تومان ثم زيد اعتماد المصروفات إلى (٤٦٠) الف تومان ، بموجب الإضافات الحاصلة عليها فكان يتوقع حصول عجز بمقدار (١٠٤) الف تومان بعد تنزيل فائض الموازنة المصادق عليها ، إلا انه قد تحقق فائض في الحسابات النهائية قدرة (٣٤٦) ديناراً فأصبح الفارق بين المبالغ الحقيقية والتخمينات (١١٤)تومان، وبعد تنزيل العجز المتراكم من السنة المالية السابقة يكون الفائض الإجمالي

المتحقق (١١٤) الف تومان يتم الاحتفاظ به في خزينة الدولة ، في حين كان وراء الزيادة الحاصلة لمدخولات سنة ١٩٣٩ المالية سببان الأول: الزيادة الظاهرة في العائدات المالية للكمارك والمكوس ورسوم ضريبة الدخل ، والثاني: هو التوفير الذي حصل في المصروفات الاعتيادية بسبب سياسة ترشيق النفقات التي اتبعتها بعض الوزارات. للمزيد من التفاصيل ينظر: (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره يازدهم...،منبع قبلي، نشت ١٣١، ص ص ١٣٤٥-١٢٤٦.

٦٧)) (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره يازدهم...،منبع قبلي، نشت ١٣١، ص ص ١٣٤٩.

٦٨)) اقتباس از شده: همان منبع ، ١٣٥١.

٦٩)) للاطلاع اكثر على ابواب وفصول قانون الموازنة العامة لعام ١٩٤٠ينظر(م.ق.م.م.ش.م.ا)،مجموعة قوانين ومصوبات دوره سيز دهم...، منبع قبلي ،ص ص ٥٢٥-٥٣٥.

٧٠)) (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره دوازدهم...،منبع قبلي ، نشت٧٨، ص ص ٢٠١٤-٢٠١٥.

٧١)) همان منبع، ٢٠١٦.

٧٢)) (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره دوازدهم...،منبع قبلي،نشت ٧٨، ص ص ٢٠١٧.

٧٣)) للاطلاع اكثر على ابواب وفصول قانون الموازنة العامة لعام ١٩٤١ينظر:(م.ق.م.م.ش.م.ا)،مجموعة قوانين ومصوبات دوره سيز دهم...، منبع قبلي ،ص ص ٨٧٧-٨٨٨.

٧٤)) (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره دوازدهم...،منبع قبلي، نشت ٢٢٥، ص ص ٦٣٢١-٦٣٢٢.

٧٥)) اقتباس از شده: همان منبع ، ص ص ٦٣٢٣.

٧٦)) (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره دوازدهم...،منبع قبلي،نشت ٢٢٥، ص ٦٣٢٥.

٧٧)) اقتباس از شده: همان منبع، ص ٦٣٢٧.

٧٨)) اقتباس از شده:همان منبع.

٧٩)) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على محاضر وقوانين مجلس الشورى الوطني الايراني من الدورة السادسة حتى الدورة الثانية عشر للأعوام ١٩٢٦-١٩٤١ .

المصادر :

اولاً: مشروح مذكرات مجلس شوارى ملى ايران(محاضر مجلس الشورى الوطني الايراني):

١- (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره ششم قانون نكذارى ،نشت ٥.

٢- (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره ششم قانون نكذارى، نشت ١٦.

٣- (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دور هفتم قانون نكذارى، نشت ٧٧.

٤- (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره هفتم قانون نكذارى، نشت ٣٣.

٥- (م.م.م.ش.م.ا)، مشروح مذكرات دوره هفتم قانون نكذارى، نشت ١٠٨

٦- (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره هفتم قانون نكذارى، نشت٢٢٠.

٧- (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره هشتم قانون نكذارى، نشت ١٣.
٨- (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره هشتم قانون نكذارى ، نشت ١٢٢.
٩- (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره نهم قانون نكذارى، نشت٨.
١٠- (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره نهم قانون نكذارى، نشت ١٤٥.
١١- (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره نهم قانون نكذارى ،نشت ١٧٧.
١٢- (م.م.م.ش.م.ا)، مشروح مذكرات دوره دهم قانون نكذارى، نشت ٧٣.
١٣- (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره دهم قانون نكذارى،نشت٢١٣.
١٤- (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره يازدهم قانون نكذارى، نشت ٩٣.
١٥- (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره يازدهم قانون نكذارى، نشت١٣١.
١٦- (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره دواز دهم قانون نكذارى، نشت٧٨.
١٧- (م.م.م.ش.م.ا)،مشروح مذكرات دوره دواز دهم قانون نكذارى، نشت٢٢٥.

ثانياً: مجموعة قوانين ومصوبات مجلس شوارى ملى در ايران (مجموعة قوانين وقرارات مجلس الشورى الوطني الايراني)

١- (م.ق.م.م.ش.م.ا)،مجموعة قوانين ومصوبات دوره بنجم قانون نكذارى.
٢- (م.ق.م.م.ش.م.ا)،مجموعة قوانين ومصوبات دوره ششم قانون نكذارى.
٣- (م.ق.م.م.ش.م.ا)،مجموعة قوانين ومصوبات دوره هفتم قانون نكذارى.
٤- (م.ق.م.م.ش.م.ا)،مجموعة قوانين ومصوبات دوره هشتم قانون نكذارى.
٥- (م.ق.م.م.ش.م.ا)،مجموعة قوانين ومصوبات دوره هشتم نهم قانون نكذارى.
٦- (م.ق.م.م.ش.م.ا)،مجموعة قوانين ومصوبات دوره دهم قانون نكذارى.
٧- (م.ق.م.م.ش.م.ا)،مجموعة قوانين ومصوبات دوره يازدهم قانون نكذارى.
٨- (م.ق.م.م.ش.م.ا)،مجموعة قوانين ومصوبات دوره دواز دهم قانون نكذارى.

ثالثاً: قانون اساسى مجلس شوارى ملى ايران (القانون الاساسي لمجلس الشورى الوطني الايراني)

رابعاً: المصادر باللغة الفارسية

١- حسن فرودست و ظهور وسقوط بهلوى ، جلد دوم ، مؤسسة اطلاعات ،(تهران ،١٣٦٦ش).
٢- حسين سليمى، كوشش براى بازسازى سختار اقتصادى ايران در دوره رضا شاه ، بزوهشكر بنياد ايران،(تهران،١٣٩٨ش).
٣- فردريك ليست ، اقتصاد ملى واقتصاد جهانى تجانس ها وتعارض ها ، ت: عزيز كاكاوند ، شركت ساهمى انتشارات ،(تهران ، ١٣٧٨ش).

٤- ناصر فرشاد گهر، سيري در قرارداد هاي نفتي ايران، بزوهشكده امور اقتصادي، چاپ اول،(تهران ، ١٣٨١ش).

خامساً: المصادر باللغة العربية

١- عيسى عبده ، بترول المسلمين ، دار المعارف ،(القاهرة ، ١٩٨٣).
٢- محمد شاكر عصفور ، أصول الموازنة العامة ، دار الميسرة للطباعة ، (عمان ، ٢٠٠٧)
٣- نادية ياسين المشهداني ، ايران في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية١٩٢٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة بغداد ، كلية الآداب)، ١٩٩٨.